بعض مقالات الشيخية ومدى انطباق مفهوم الزندقة عليها: عرض ونقد

Selected Doctrines of Shaykhism and the Extent to Which the Concept of Zandaqah Applies to Them: An Exposition and Critique

10.35781/1637-000-203-003

الباحث/ رحمت الله محمد قدوس*

*طالب دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

كلية العقيدة والدعوة، قسم العقيدة، مسار الفرق والمقالات

الملخص

لقد تناول هذا البحث سبع من مقالات الشيخية الباطنية، من خلال دراسة نشأتها وأصولها الفكرية، وتتبع مقالات عقدية قررها أحمد الأحسائي وكاظم الرشتي، وما ثبت امتداده منها في بعض الفروع اللاحقة، ثم نقدها في ضوء مفهوم الزندقة المعتمد في البحث، وأصول الكتاب والسنة وما قرره أهل السنة والجماعة؛ لبيان مدى انطباق هذا المفهوم عليها. واعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، مع العناية بالمصادر الأصلية.

وتلك السبع المقالات العقدية تتعلق بالتأويل الباطني للقرآن، وإسناد الخصائص التكوينية والعلل الفاعلية إلى الأئمة، والغلو في علمهم وإثبات العلوم الخاصة لهم، والغلو في عصمتهم ومقاماتهم، والرجعة الخاصة، وتأويل الحشر الجسماني بالجسد الهورقليائي، والقول بنقص القرآن وسقوط شيء من آياته وتحريف ترتيبه. وخلص البحث إلى أن هذه المقالات، بصورها الثابتة في النصوص المدروسة، داخلة في مفهوم الزندقة المعتمد فيه، وأكد أهمية دراسة الفرق من خلال مصادرها الأصلية، وتجنب التعميم في نسبة المقالات إلى الفروع دون دليل معتبر.

الكلمات المفتاحية: الشيخية الباطنية، أحمد الأحسائي، كاظم الرشتي، الزندقة، المقالات العقدية.

ISSN : 2410-1818

Selected Doctrines of Shaykhism and the Extent to Which the Concept of Zandaqah Applies to Them: An Exposition and Critique

Researcher/ Rahmatullah Mohammad Kudus*

*PhD Student, Islamic University of Madinah
Faculty of Creed and Da'wah, Department of Creed, Track of Sects and Articles
https://orcid.org/0009-0003-3335-8260

Abstract

This study examines selected doctrines of esoteric Shaykhism by tracing the movement's origins and intellectual foundations, examining doctrines articulated by Ahmad al-Ahsa'i and Kazim al-Rashti, and identifying those demonstrably maintained by some later Shaykhi branches. It then critically evaluates these doctrines in light of the concept of zandaqah adopted in the study, the Qur'an and Sunnah, and the principles established by Ahl al-Sunnah wa al-Jama'ah.

The study employs an inductive, analytical, and critical methodology, prioritizing primary sources, distinguishing textually established doctrines from claims that cannot be generalized to all branches, and separating judgments on doctrines from judgments on individuals.

It examines seven selected doctrines: esoteric interpretation of the Qur'an; attribution of creative properties and efficient causality to the Imams; exaggeration concerning their knowledge and the special forms of knowledge attributed to them; exaggeration concerning their infallibility and distinctive ranks; the specific doctrine of raj'ah; interpretation of bodily resurrection through the Hurqalya'i body; and claims that portions of the Qur'an were omitted and its arrangement altered.

The study concludes that these doctrines, in the forms established by the examined sources, fall within the concept of zandaqah adopted in this research. It also emphasizes the importance of studying sectarian doctrines through primary sources and avoiding unsupported generalizations about later branches.

Keywords: Shaykhism, Rashtiyya, Ahmad al-Ahsa'i, Kazim al-Rashti, Zandaqah, Doctrinal Doctrines.

ISSN : 2410-1818

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن من أعظم نعم الله على هذه الأمة إنزال كتابه وبعثة رسوله ﷺ لهدايتها وبيان دينها، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: 67]، وقال سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]. وقد أمر النبي ﷺ بالتمسك بسنته والحذر من البدع، فقال: "فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور" [1].

وشهد التاريخ الإسلامي ظهور فرق ومقالات متعددة، تفاوتت في قربها وبعدها عن أصول الإسلام، وكان من أخطرها ما قام على الغلو والتأويل الباطني ومجاوزة دلالات النصوص الشرعية. ومن هذه الاتجاهات الشيخية، التي ظهرت في البيئة الإمامية الاثني عشرية، وارتبط تأسيسها بالشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي (ت 1241هـ)، ثم تطوّرت على يد تلميذه كاظم الرشتي، وظهرت لها فروع ومدارس متعددة [2].

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع في أمور، أبرزها:

1. بيان أصول الانحراف وطرائق تطور المقالات العقدية من خلال دراسة الفرق.
2. ضرورة الرجوع إلى المصادر الأصلية للشيخية، وعدم الاكتفاء بالأحكام العامة المنقولة عنها.
3. التحقق من نسبة المقالات إلى أصحابها، مع مراعاة تعدد الفروع الشيخية.
4. دراسة مقالات تتعلق بقضايا كبرى في التوحيد والقرآن والمعاد والإمامة والغيب.
5. التمييز بين النقد العلمي للمقالة والحكم على المعيّن.

أسباب اختيار الموضوع:

من أبرز أسباب اختيار الموضوع:

1. جمع المقالات المدروسة من مصادرها الأصلية والتحقق من نصوصها.
2. تحليل هذه المقالات ونقدها في ضوء الكتاب والسنة.
3. التمييز بين ما ثبت عن الأحسائي والرشتي وما ثبت عن بعض الفروع اللاحقة.

([1]) المستدرك على الصحيحين لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (174/1)، رقم: (329)؛ سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (200/4)، (4607). وصححه الألباني.

([2]) انظر: الشيخية: نشأتها وتطورها ومصادر دراستها لمحمد حسن آل الطالقاني، بيروت: الآمال للمطبوعات، 1420هـ/1999م.

ISSN : 2410-1818

4. بيان مدى انطباق مفهوم الزندقة المعتمد في البحث على المقالات المدروسة.

5. الإسهام في تقديم دراسة مركزة تراعي النصوص الأصلية وسياقاتها التاريخية ودلالاتها العقدية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. التعريف بالشيخية وأبرز أعلامها ومراحل تطورها.

2. تحرير المصطلحات الأساسية المتعلقة بموضوع البحث.

3. جمع المقالات العقدية المدروسة والتحقق من ثبوتها.

4. تحليل نصوص الأحسائي والرشتي وبعض الفروع اللاحقة في سياقاتها.

5. مناقشة المقالات المدروسة وبيان مخالفتها لأصول الكتاب والسنة.

مشكلة البحث وأسئلته:

تتمثل مشكلة البحث في الحاجة إلى تحرير المقالات العقدية المنسوبة إلى الشيخية، والتمييز بين ما ثبت عن مؤسسيها وما ظهر في بعض فروعها اللاحقة، ثم بيان مدى انطباق مفهوم الزندقة عليها في ضوء أصول أهل السنة والجماعة. ويجيب البحث عن الأسئلة الآتية:

ما أبرز المقالات العقدية الثابتة في نصوص الأحسائي والرشتي؟ ما المقالات التي ثبت امتدادها في بعض الفروع الشيخية اللاحقة؟ ما حقيقة هذه المقالات ودلالة نصوصها؟ ما وجه مخالفتها لأصول الكتاب والسنة، ومدى انطباق مفهوم الزندقة عليها؟

الدراسات السابقة: من أبرز الدراسات ذات الصلة بالموضوع:

1. الشيخية: نشأتها وتطورها ومصادر دراستها، لمحمد حسن آل الطالقاني، وهي دراسة في تاريخ الشيخية وتطورها ومصادرها، صدرت طبعتها الأولى سنة 1420هـ/1999م في 409 صفحات.

2. فرقة الشيخية: عرض ونقد، لخالد فواز محمد الحارثي، رسالة ماجستير صدرت في طبعة سنة 1440هـ، في مجلد يقع في نحو 560 صفحة.

3. دراسات منهجية لبعض فرق الرافضة والباطنية، للأستاذ الدكتور عبد القادر بن محمد عطا صوفي.

4. فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، للدكتور غالب بن علي عواجي.

5. الزندقة في العصر العباسي الأول ودور العلماء في الرد عليها، لنجاة موسى الديب، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، سنة 1407هـ/1987م، في 457 صفحة.

6. الزندقة في المشرق الإسلامي: مفهومها، نشأتها، تطورها، وأثرها حتى منتصف القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي: دراسة تاريخية، لأسعد بن حمود بن خلفان العامري.

ISSN : 2410-1818

7. النفاق والزندقة وأثرهما في مواجهة الدعوة الإسلامية قديماً وحديثاً، لعطية بن عتيق الزهراني، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى سنة 1400هـ/1980م.

وجه الإفادة من الدراسات السابقة وتميز البحث الحالي: استفاد البحث من الدراسات السابقة في التعريف بالشيخية ونشأتها وتطورها وأصولها ومصادرها، ومن الدراسات المتعلقة بالفرق الرافضية والباطنية ومفهوم الزندقة وتاريخها.

ويتميز بتركيزه على سبع مقالات عقدية، وتحقيق نصوصها الأصلية، والتمييز بين مراحل الشيخية وفروعها، ونقد المقالات في ضوء الكتاب والسنة، وبيان مدى انطباق مفهوم الزندقة عليها.

منهج البحث وإجراءاته: اعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، مع الاستعانة بالمناهج التاريخي والوصفي والمقارن بحسب الحاجة؛ فجمع النصوص المتعلقة بالمقالات المدروسة، وحلل دلالاتها وسياقاتها، ثم ناقشها في ضوء أصول الكتاب والسنة وكلام أهل السنة والجماعة.

مع مراعاة الإجراءات الآتية في إعداد هذا البحث:

1- كتابة الآيات القرآنية بالرسم القرآني

2- تخريج الأحاديث النبوية

3- شرح المفردات الغريبة إن وجدت في البحث

4- ترجمة بسيطة للأعلام غير المشهورين الموجودين في البحث

5- ايراد المقالات السبع ومناقشتها والرد عليها

6- فهرسة المصادر حسب الحروف الأبجدية.

خطة البحث: جاء البحث في مبحثين، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع:

المبحث الأول: التعريف بالشيخية وأصولها وتطورها.

وفيه أربعة مطالب المتعلقة بالتعريف بمصطلحات البحث، والتعريف بالشيخية وأبرز أعلامها، ونشأة الشيخية وتطورها وانقسامها، ومصادر الشيخية وأصولها الفكرية.

المبحث الثاني: مقالات مختارة لدى الشيخية ومدى انطباق مفهوم الزندقة عليها.

وفيه سبعة مطالب المتعلقة بالتأويل الباطني للقرآن الكريم، وإسناد الخصائص التكوينية والعلل الفاعلية إلى الأئمة، والغلو في علم الأئمة وإثبات العلوم الخاصة لهم، والغلو في عصمة الأئمة ومقاماتهم الخاصة، والرجعة الخاصة وعودة الأئمة، وتأويل الحشر الجسماني بالجسد الهورقليائي والقول بنقص القرآن وسقوط شيء من آياته وتحريف ترتيبه.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، وأهم التوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول: التعريف بالشيخية وأصولها وتطورها

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بمصطلحات البحث

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: مفهوم المقالات

المقالات جمع مقالة، وهي من القول. قال ابن فارس في مادة "قول": "القاف والواو واللام أصل صحيح يدل على النطق" [1]. وعرّف أبو هلال العسكري المقالة بأنها: "قول يعتمد عليه قائله، ويناظر فيه، يقال: هذه مقالة فلان؛ إذا كان سبيله فيها هذا السبيل" [2]. وتستعمل المقالات في اصطلاح علماء الفرق للدلالة على الآراء والمذاهب التي تتبناها الفرق في مسائل الاعتقاد، كما يظهر في كتابَي مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري والفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي.

والمقصود بالمقالات في هذا البحث: الآراء العقدية التي قررها أعلام الشيخية، وثبتت نسبتُها إليهم بنص معتبر، مع التمييز بين ما صدر عن أحمد الأحسائي وكاظم الرشتي، وما ثبت تبنيه في بعض الفروع الشيخية اللاحقة.

المسألة الثانية: تعريف الزندقة

الزندقة لفظ معرّب، وقد اختلف في أصله واستعمالاته. قال الجوهري: "الزنديق من الثنوية، وهو معرب"، وجمعه الزنادقة [3]. وذكر ابن منظور في لسان العرب استعمالات متعددة لهذا اللفظ، منها ما يتعلق بإنكار الآخرة والربوبية [4]. واستعمل الفقهاء لفظ الزندقة في معانٍ متقاربة، منها إظهار الإسلام وإبطان الكفر، وقد تناوله شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه، مبينًا أحوال الزنادقة ومقالاتهم [5].

ولا يلزم من كل بدعة أو مخالفة عقدية وصف الزندقة؛ إذ يتوقف ذلك على حقيقة المقالة ومضمونها وما تتضمنه من نقض أصول الدين. وبناء على ذلك، يقصد بالزندقة في نظر الباحث المقالة

([1]) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (42/5)؛ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار (1806/5).

([2]) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم (223).

([3]) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (1489/4) ، مادة: "زندق".

([4]) انظر: لسان العرب لابن منظور (147/10)، مادة: "زندق".

([5]) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (471/7–472)؛ فتح الباري لابن حجر (271/12).

ISSN : 2410-1818

التي تتضمن إبطال أصل إسلامي قطعي أو صرف النصوص الشرعية عن مدلولاتها بما يؤدي إلى نقض أصل من أصول الدين، مع التفريق بين الحكم على المقالة والحكم على المعيّن.

المطلب الثاني: التعريف بالشيخية وأبرز أعلامها

الشيخية: اتجاه عقدي ظهر في البيئة الإمامية الاثني عشرية في أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر الهجري، وارتبط بالشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي، ثم بتلميذه كاظم الرشتي. وقد تعددت مدارسه وفروعه في مراحل لاحقة، ومن أبرزها المدرسة الكرمانية والمدرسة التبريزية، ثم الإحقاقية المرتبطة بالامتداد التبريزي [1]. وهي تُعد من الفرق الباطنية [2].

وتسمى الشيخية أيضًا بالأحمدية نسبة إلى مؤسسها الشيخ أحمد الاحسائي، وتسمى كذلك بالكشفية نسبة إلى تلميذه كاظم بن قاسم الرشتي، وسيمت بالكشفية لما ينسب إلى زعيمها الرشتي من الكشف والإلهام. ومن الباحثين من يعتبر الركنية والكشفية من ألقاب الشيخية والجميع فرقة واحدة [3].

أوّلًا: أحمد بن زين الدين الأحسائي: هو أحمد بن زين الدين الأحسائي، ولد سنة 1166هـ، وتوفي سنة 1241هـ، ويعد أبرز مؤسسي الشيخية. ومن أشهر مؤلفاته: شرح الزيارة الجامعة الكبيرة،

([1]) انظر: الشيخية: نشأتها وتطورها ومصادر دراستها لمحمد حسن آل الطالقاني (55، 182–226)؛ وفرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها لغالب بن علي عواجي (355/1–357)، (643/2–647).

([2]) الباطنية من الباطن، والباطن ضد الظاهر، وقد ورد استعماله في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾ [الأنعام: 120] (انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (259/1)؛ الصحاح للجوهري (2079/5–2–80)). وعرّف أبو حامد الغزالي الباطنية بقوله: "أما الباطنية فإنما لقبوا بها لدعواهم أن لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجري في الظواهر مجرى اللب من القشر". ثم بيّن ما يترتب على هذا المنهج من جعل النصوص رموزاً وإشارات، قد تنتهي إلى إسقاط دلالاتها الظاهرة. (انظر: فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية للغزالي، تحقيق: عبد الرحمن بدوي (11–12)). وقد تناولت بعض الدراسات السنية المعاصرة هذا المنهج، وبيّنت ما ينشأ عنه من تأويلات باطنية. (فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها للدكتور غالب عواجي (473/2 – 734)، ودراسات منهجية لبعض فرق الرافضة والباطنية للدكتور عبد القادر صوفي (51–279)). وأُدرجت الشيخية ضمن الاتجاهات الباطنية بالنظر إلى ما ثبت في مصادرها من تأويلات ومقالات مخصوصة. (انظر: فرق معاصرة لعواجي (643/2–647)؛ طائفة الشيخية: تاريخها وعقائدها وتأويلاتها الباطنية لآيات القرآن الكريم لعبد الله المحمود، مقدمة الطبعة الأولى" ومبحث "فرق الشيخية")). ولا يراد بذلك ذم كل معنى خفي أو إشارة؛ فقد يصح المعنى الباطن إذا دل عليه دليل معتبر، وإنما محل النقد صرف النصوص عن دلالاتها الشرعية من غير حجة. وعليه، يقصد البحث بالباطنية المنهج الذي يجعل المعاني الباطنة المدعاة أصلا في التفسير، أو يصرف النص عن دلالته بغير دليل معتبر. (انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (233/13–235)).

([3]) انظر: مجلة العرفان (199/33)، الشيخية لمحمد آل الطلقاني (274)؛ وانظر الى حاشية كتاب: أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية – عرض ونقد – لناصر بن عبد الله بن علي القفاري (112/1) حيث ترجم لمذهب الكشفية. وجاء في جلاء العينين في محاكمة الأحمدين لنعمان بن محمود الآلوسي (143/1): "وقد ظهرت في عصرنا – أي في القرن الثالث عشر – فرقة الشيخية المنشعبة من الإمامية وهم أتباع الشيخ أحمد الأحسائي والكشفية وهم أتباع تلميذه كاظم الرشتى الحسينى".

ISSN : 2410-1818

وشرح العرشية، وشرح المشاعر، وحياة النفس، والرجعة، والعصمة، وغيرها من الرسائل والمصنفات العقدية [1]، وقد جُمعت مؤلفاته ضمن مجموعة جوامع الكلم، التي صدرت في أحد طبعاتها في أحد عشر مجلدا [2]. وتكتسب مؤلفاته أهمية خاصة في هذا البحث؛ لأنها من المصادر الأصلية التي يرجع إليها في إثبات المقالات المنسوبة إليه، وفهم سياقاتها ودلالاتها.

ثانياً: كاظم بن قاسم الرشتي: هو كاظم بن قاسم الرشتي، من أبرز تلاميذ الأحسائي، وقد خلفه في قيادة أتباعه بعد وفاته سنة 1241هـ، وتوفي سنة 1259هـ. ومن مؤلفاته: أصول العقائد، والحجة البالغة، ودليل المتحيرين، وشرح الخطبة التطنجية، والرسالة البهبهانية، وغيرها [3]. وجُمعت مؤلفاته في مجموعة جواهر الحكم، التي صدرت في خمسة عشر مجلدا [4]. وتكتسب نصوص الرشتي أهمية خاصة؛ لأنه يمثل المرحلة الثانية في تطور الفكر الشيخي، ولأن كثيرًا من المقالات التي ظهرت في المدرسة بعد الأحسائي ارتبطت بتقريراته وتوسع أتباعه في تفسيرها.

المطلب الثالث: نشأة الشيخية وتطورها وانقسامها

نشأت الشيخية حول أحمد الأحسائي في أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر الهجري، ثم اتسعت دائرة أتباعها في حياة تلميذه كاظم الرشتي، الذي تولى زعامتهم بعد وفاة الأحسائي سنة 1241هـ [5]. وبعد وفاة الرشتي سنة 1259هـ، لم يتفق أتباعه على خليفة واحد، فتعددت الاتجاهات بينهم. ومن أبرز الاتجاهات التي تذكرها المصادر:

1. اتجاه الملا حسن كوهر: ارتبط بما عُرف بالكشفية الإحقاقية في مراحل لاحقة [6].
2. الاتجاه الكرماني: ارتبط بمحمد كريم خان الكرماني، وصار يعرف بالشيخية الكرمانية [7].

([1]) انظر: الشيخية: نشأتها وتطورها ومصادر دراستها (55–57)؛ سيرة الشيخ أحمد الأحسائي لحسين محفوظ، ص9 وما بعدها.

([2]) انظر: جوامع الكلم لأحمد الأحسائي، مؤسسة الإحقافي للتحقيق والطباعة والنشر، ط: 1، 1432هـ.

([3]) الشيخية: نشأتها وتطورها ومصادر دراستها (117)؛ فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (240/1).

([4]) انظر: جواهر الحكم، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة، 1432هـ.

([5]) انظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام لغالب عواجي (356/1).

([6]) هو المُلّا حسن بن علي القراجة داغي، الشهير بكَوْهَر (توفي بعد 1261هـ): من أبرز أتباع الأحسائي والرشتي، وتزعّم أحد الاتجاهات الشيخية التي تطورت لاحقًا إلى الشيخية الإحقاقية. من مصنفاته: لمعات أنوار الهداية والرشاد، والبراهين الساطعة في المبدأ والمعاد. (انظر: أعلام الشيعة لآغا بزرگ الطهراني (٣٤١/2–٣٤٢)؛ أعيان الشيعة لمحسن الأمين (425/22–426)؛ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (258/3)).

([7]) هو الحاج محمد كريم خان بن إبراهيم الكرماني (ت 1288هـ): من أبرز زعماء الشيخية بعد الرشتي، ومؤسس الفرع الكرماني المعروف بالشيخية الكرمانية. من أشهر مصنفاته: إرشاد العوام في العقائد، وعلم اليقين في الرد على الفرق البابية الملحدين. (انظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (379/2–380)؛ أعيان الشيعة لمحسن الأمين (44/10)؛ الذريعة إلى تصانيف الشيعة لآغا بزرگ الطهراني (229/16)).

ISSN : 2410-1818

3. الاتجاه المتصل بالبحث عن الإمام الغائب: برز فيه الملا حسين البشروئي وغيره [1]. ثم اتصل بعض رجاله بالبابية التي أسسها علي محمد الشيرازي، الملقب بالباب [2]، [3].

ويفيد هذا العرض أن الشيخية لم تبق اتجاهًا واحدًا في جميع مراحلها، بل شهدت تطورات وانقسامات؛ ولذلك ينبغي -عند دراسة مقالاتها- تحديد القائل بها والمرحلة التي ظهرت فيها والفرع الذي تبناها، بدلاً من تعميمها على جميع المنتسبين إليها.

المطلب الرابع: مصادر الشيخية وأصولها الفكرية

يمكن إجمال أبرز مصادر الشيخية وأصولها الفكرية في القرآن الكريم، والروايات والأخبار الإمامية، والتراث الحديثي والكلامي الشيعي، والمباحث العقلية والفلسفية، ومؤلفات أعلام الشيخية.

أولا: القرآن الكريم: يحتل القرآن مكانة في مصادر الشيخية، غير أن بعض أعلامها تناولوا نصوصه وفق منهج يقوم على إثبات مراتب متعددة للظاهر والباطن، والتوسع في التأويلات الخاصة. ومن ذلك قول أحمد الأحسائي في الرسالة التوبلية: "إن للقرآن بطونا وللبطون بطون" [4]. ويمثل هذا النص مدخلاً مهماً لدراسة منهج الأحسائي في التأويل، ولا سيما عند النظر في التطبيقات التي أوردها في تفسير الآيات وتحميلها معاني مخصوصة.

ثانيًا: الأخبار والروايات الإمامية: اعتمد أعلام الشيخية على الروايات والأخبار الواردة في التراث الإمامي، واستعملوها في تقرير عدد من المسائل العقدية. وقال كاظم الرشتي في الرسالة في الأدلة الأصولية الأربعة: "الأخبار يفسر بعضها بعضاً ويشرح بعضها الآخر" [5]. ومع أهمية تلك الأخبار

([1]) هو المُلّا حسين البشروئي (ت 1265هـ): من تلامذة الرشتي وأبرز أعلام الشيخية، ثم صار أول من آمن بدعوة علي محمد الشيرازي، المعروف بالباب، سنة 1260هـ، ولُقّب عند أتباعه بـ"باب الباب". وقُتل في أحداث قلعة الطبرسي سنة 1265هـ. (انظر: مذاهب اللاإسلاميين لعامر النجار (19–20)؛ البابية عرض ونقد لإحسان إلهي ظهير (57–59)؛ البابيون والبهائيون لعبد الرزاق الحسني (16)).

([2]) هو علي محمد الشيرازي، المعروف بالباب (1235–1266هـ): مؤسس الفرقة البابية، وُلد في شيراز ونشأ في البيئة الإمامية الاثني عشرية، واتصل بالشيخية، ثم أعلن سنة 1260هـ أنه باب الإمام المهدي المنتظر، قبل أن تتطور دعواه إلى القائمية والنبوة، ثم ادعاء الألوهية، وأُعدم في تبريز سنة 1266هـ. (انظر: حقيقة البابية والبهائية لمحسن عبد الحميد (39)؛ الموسوعة التاريخية لمجموعة من المؤلفين بإشراف الشيخ علوي السقاف (9/96–97).

([3]) انظر: الشيخية: نشأتها وتطورها ومصادر دراستها لمحمد حسن آل الطالقاني (182–226)؛ وفرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها لغالب بن علي عواجي (643 وما بعدها).

([4]) الرسالة التوبلية لأحمد بن زين الدين الأحسائي (لوامع الوسائل في أجوبة جوامع المسائل)، ضمن جوامع الكلم، (8/57).

([5]) رسالة في الأدلة الأصولية الأربعة لكاظم الرشتي، ضمن جواهر الحكم (9/28).

ISSN : 2410-1818

في بناء المقولات الشيخية، لا يصح اختزال منهجهم في الاتجاه الأخباري الاصطلاحي وحده؛ إذ يظهر في مصنفاتهم أيضاً توظيف للمباحث العقلية والفلسفية.

ثالثًا: العقل والحكمة: استعمل الأحسائي والرشتي مباحث عقلية وفلسفية في تقرير عدد من القضايا، ولا سيما ما يتعلق بالعلل والخلق والمعاد والمراتب الوجودية. وتبرز أهمية هذا الأصل في فهم بعض المقالات المدروسة، كإسناد العلل الأربع إلى الأئمة، وتفسير المعاد من خلال نظرية هورقليا [1].

رابعًا: مؤلفات أعلام الشيخية: تمثل مؤلفات الأحسائي والرشتي المصادر الأساسية للتحقق من المقالات المنسوبة إليهما؛ ولذلك يعتمد البحث عليها في نقل النصوص وتحليلها، مع الرجوع إلى المصادر اللاحقة عند دراسة امتداد مقالة معينة في فرع من الفروع. ويقتضي هذا المنهج التمييز بين ثلاثة مستويات: ما نص عليه الأحسائي، وما قرره الرشتي، وما ثبت تبنيه في بعض الفروع اللاحقة؛ إذ لا يكفي مجرد التشابه بين الأقوال لإثبات اتحادها أو استمرارها في جميع المدارس.

(1) انظر: الرسالة التوبلية، ضمن جوامع الكلم، (8/14–15، 53–56، 75–77)؛ رسالة في الأدلة الأصولية الأربعة، ضمن جواهر الحكم (9/35–36 وما بعدها).

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: مقالات مختارة لدى الشيخية ومدى انطباق مفهوم الزندقة عليها

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: التأويل الباطني للقرآن الكريم

أولًا: عرض المقالة

يعد التأويل الباطني من أبرز المسائل التي تظهر في مصنفات أحمد الأحسائي وكاظم الرشتي. ولا ينصب النقد في هذا المطلب على مجرد القول بأن للقرآن معاني وإشارات، وإنما على التأويلات التي تصرف النصوص عن دلالاتها الظاهرة والسياقية والشرعية، وتحملها معاني مخصوصة دون دليل معتبر [1]. فقد ذكر الأحسائي أن للقرآن مراتب متعددة، فقال: "إن للقرآن بطونًا وللبطون بطون"، ثم ذكر ستة مستويات، هي: الظاهر، وظاهر الظاهر، والباطن، وباطن الباطن، والتأويل، وباطن التأويل. وذكر في تطبيقاته أن الجبال تدل على الأجساد الحيوانية، وأن النحل يدل على آل محمد، وأن "حم" تدل على الرسول، وأن "الكتاب المبين" يدل على علي، وأن "ليلة مباركة" تدل على فاطمة، وأن قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ يشير إلى إمام حكيم بعد إمام حكيم. وقال في سياق بيان هذا المنهج: "القرآن مشحون بتفسير باطن الباطن"، وذكر أن "تفسير باطن الباطن لا يجوز بيانه" [2]. وأما الرشتي، فقد صرّح في شرح آية الكرسي بأنه كتبها على منهج التأويل الباطني، فقال: "كتبتها على طريقة التأويل والباطن وأعرضت عن الظاهر"، كما قال: "حقيقة القرآن رمز"، وتحدث عن مراتب الظاهر والباطن وباطن الباطن [3].

ولقد دلت تلك النصوص على اعتماد الأحسائي والرشتي تأويلات خاصة في تفسير القرآن، ويقتضي تقويمها النظر في دلالات الآيات وسياقاتها، ومدى استناد تلك التأويلات إلى دليل شرعي معتبر.

ثانيًا: مناقشة المقالة والرد عليها

أ- دلالة القرآن على وضوح بيانه ووجوب تدبره

وصف الله تعالى كتابه بأنه عربي مبين، وأمر بتدبره، فقال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: 24]، وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2]. كما بيّن أن من آياته محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات، فقال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: 7]. وقال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]. وتدل هذه الآيات على أن فهم القرآن وتفسيره مردهما إلى دلالاته العربية وبيان

([1]) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (13/235–236، 288).

([2]) انظر: الرسالة التوبلية للأحسائي، ضمن جوامع الكلم، (8/ 57 وما بعدها).

([3]) انظر: شرح آية الكرسي للرشتي، ضمن جواهر الحكم (11/221–222 وما بعدها).

ISSN : 2410-1818

الرسول ﷺ وفهم الصحابة رضوان الله عليهم، مع مراعاة ما يقتضيه الجمع بين النصوص وأصول التفسير. ولا يصح اتخاذ دعوى الباطن وسيلة لصرف النص عن معناه بغير دليل.

ب- حكم التأويل الباطني المخالف لظاهر النص

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما التفسير الباطن المخالف للظاهر المعلوم من الكتاب والسنة، فهذا باطل باتفاق المسلمين". وبيّن أن حال من يصدر عنه ذلك تختلف باختلاف علمه وقصده؛ فقد يكون زنديقاً، وقد يكون جاهلاً ضالاً [1]. كما تناول ما يقع فيه بعض أهل الأهواء من تحريف الكلم عن مواضعه، وصرف النصوص عن معانيها المعروفة إلى معان لا يدل عليها دليل معتبر [2]. وتناول الإمام ابن القيم أوجه الانحراف في التعامل مع النصوص الشرعية، وما يترتب على صرفها عن دلالاتها من فساد في الاستدلال [3]. وبناءً على ذلك، فإن محل النقد في مقالات الأحسائي والرشتي هو التأويل الذي يحمل الآيات على معان مخصوصة، مثل جعل الجبال للأجساد الحيوانية، والنحل لآل محمد، والكتاب المبين لعلي، دون قيام دليل معتبر على هذه التعيينات. أما مجرد إثبات معان إضافية صحيحة أو إشارات يشهد لها دليل فلا يلزم أن يكون من التأويل الباطني المذموم.

فتبيّن مما سبق أن النصوص المنقولة عن الأحسائي والرشتي تتضمّن تأويلات خاصة للقرآن لا تثبت بمجرد الدعوى أنها مرادة بالنصوص. ووجه النقد هو صرف الآيات عن دلالاتها المعتبرة بغير دليل، لا مجرد القول بوجود معان وإشارات للقرآن. وبناءً على مفهوم الزندقة المعتمد في البحث، فإن التأويلات التي ثبت اشتمالها على صرف النصوص عن دلالاتها الشرعية بما ينقض أصولاً قطعية تدخل في نطاق هذا المفهوم.

المطلب الثاني: إسناد الخصائص التكوينية والعلل الفاعلية إلى الأئمة

أولًا: عرض المقالة

ليس محل البحث هنا مجرد إثبات الأسباب المخلوقة التي جعل الله فيها تأثيرًا، وإنما إسناد العلل الأربع إلى الأئمة، وربط وجود المخلوقات بهم، والقول بأن ما يصل من الله إلى خلقه لا يصل إلا بوساطتهم. فقد ذكر الأحسائي في شرح العرشية كلاماً في العلل الأربع، فقال: "والأشياء تنتهي إليه في العلة المادية؛ لأن جميع مواد الأشياء من شعاع ذلك النور...". وقال: "والعلة الفاعلية لا تتحقق إلا بذلك النور". ثم قال: "فكانت علل الأشياء كلها هذه العلل الأربع وكلها في الحقيقة المحمدية". ووصف الأئمة بأنهم "العلة الفاعلية والمادية والصورية والغائية لجميع الخلائق"، وقال: "فبهم خلق -سبحانه وتعالى- ما

([1]) انظر: مجموع الفتاوى (13/235-236).

([2]) انظر: مجموع الفتاوى (13/235-236، 288-290، 361-362).

([3]) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (1/288-289).

ISSN : 2410-1818

خلق ورزق ما قدر وأحيا وأمات"، كما قال: "هم صراط اللّٰه الذي لا يصل شيء من اللّٰه إلى شيء من خلقه إلا بواسطتهم" [1]. وقال الرشتي: "والأئمة أي الأربعة عشر المعصومون سلام اللّٰه عليهم هم العلل الأربع لوجود الكائنات والحوادث المكونات" [2]. وفي بيان العلة الغائية، قال: "وأما العلة الغائية، فاعلم أن اللّٰه تعالى خلق الخلق لهم لتشييد سلطانهم، ولتبيين برهانهم، وإظهار أنوارهم، وإعلان أسرارهم..." [3].

ويظهر امتداد هذا المعنى في بعض الكتابات الشيخية اللاحقة؛ فقد جاء في مختصر المقال في جواب السؤال للبوعلي أن اللّٰه "ما خلق أرضًا ولا سماءً ولا ملكًا ولا بشرًا ولا جانًّا ولا جنةً إلا لأجلهم وبسببهم وبوساطتهم"، كما ورد فيه أن "هذه الوساطة تسمى بالولاية التكوينية" [4]. وجاء فيه أيضاً: "أما القول بالعلل الأربع فهذا لا إشكال فيه" [5]. فتبيّن هذه النصوص أن المقالة لا تقتصر على بيان فضل الأئمة أو مكانتهم، بل تتناول دورهم في تفسير وجود المخلوقات وعلاقتها باللّٰه تعالى.

ثانيًا: المناقشة والرد

أ- انفراد اللّٰه تعالى بالخلق:

أخبر اللّٰه تعالى أنه خالق كل شيء، فقال سبحانه: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: 62]، وقال: ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: 14]. وتدل هذه النصوص وغيرها من الآيات على أن الخلق للّٰه تعالى، وأن جميع المخلوقات داخلة في عموم خلقه. ولا ينافي ذلك إثبات الأسباب التي جعل اللّٰه فيها آثارًا مخصوصة؛ لأن تأثير الأسباب تابع لمشيئته وقدرته، ولا يستقل شيء منها بإيجاد المخلوقات. وقد قرر شيخ الإسلام ابن تيمية أن اللّٰه تعالى هو الفاعل الحقيقي، وأن الأسباب المخلوقة إنما تؤثر بما أودعه اللّٰه فيها وجعله من خصائصها [6]. كما قرّر أن السبب لا يستقل بتحصيل مسببه، فقال: "أن السبب المعين لا يستقل بالمطلوب، بل لا بد معه من أسباب أخر، ومع هذا فلها موانع؛ فإن لم يكمل اللّٰه الأسباب ويدفع الموانع، لم يحصل المقصود، وهو سبحانه ما شاء كان، وإن لم يشأ الناس، وما شاء الناس لا يكون إلا أن يشاء اللّٰه" [7].

([1]) انظر: شرح الزيارة الجامعة الكبيرة (191/1، 266، 267).

([2]) انظر: الرسالة البهبهانية للرشتي، ضمن جواهر الحكم (68/7). مطبعة الغدير، 1432هـ.

([3]) الرسالة البهبهانية للرشتي، ضمن جواهر الحكم (73/7).

([4]) انظر: مختصر المقال في جواب السؤال، لتوفيق ناصر البوعلي (222)، في جواب ميرزا عبد الرسول الإحقاقي.

([5]) المصدر السابق (340)، في جواب ميرزا عبد الرسول الإحقاقي.

([6]) انظر: جامع المسائل لابن تيمية (211/6).

([7]) انظر: مجموع الفتاوى (137/1–138).

ISSN : 2410-1818

ب- الفرق بين إثبات الأسباب وإسناد العلل العامة إلى الأئمة:

ينبغي التفريق بين إثبات الأسباب المخلوقة التي دل عليها الشرع أو الحس، وبين جعل الأئمة العلل الفاعلية والمادية والصورية والغائية لجميع الخلائق، والقول بأن ما يصل من الله إلى خلقه لا يصل إلا بواسطتهم. فإثبات الأسباب لا يستلزم إسناد هذه العلل العامة إلى الأئمة، ولا إثبات وساطة كونية شاملة لهم؛ إذ إن إثبات السببية لا بد أن يقوم على دليل معتبر. وقد قرر شيخ الإسلام ابن تيمية ذلك بقوله: "أنه لا يجوز أن يعتقد أن الشيء سبب إلا بعلم، فمن أثبت شيئاً سبباً بلا علم أو يخالف الشرع، كان مبطلاً" [1].

وعليه، فإن القول بأن الأئمة علل عامة لجميع المخلوقات، وأن ما يصل من الله إلى خلقه لا يصل إلا بواسطتهم، يحتاج إلى دليل شرعي معتبر، ولا يكفي فيه مجرد تقرير فلسفي أو روايات لا تثبت حجيتها. فتبيّن مما سبق أن النصوص المذكورة للشيخية تنسب إلى الأئمة العلل الأربع للمخلوقات، وتجعل وجودها ووساطة ما يصل إليها من الله مرتبطين بهم. وهذا يتجاوز إثبات الأسباب المخلوقة إلى تقرير دور كوني عام لا يثبت بمجرد هذه الدعاوى. فإذا أريد بهذه المقالة إسناد ما يختص بالله تعالى من الخلق والتأثير العام إلى الأئمة، أو جعلهم وسائط لازمة في وصول كل شيء من الله إلى خلقه، فإنها تدخل في مفهوم الزندقة المعتمد في البحث؛ لمعارضتها أصول التوحيد.

المطلب الثالث: الغلو في علم الأئمة وإثبات العلوم الخاصة لهم

أولًا: عرض المقالة

تتعلق هذه المقالة بما نسبه الأحسائي والرشتي إلى الأئمة من علم واسع يتجاوز ما يثبت للمخلوقين عادة، وبإثبات علوم خاصة لهم تتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل. فقد ذكر الأحسائي أن الله تعالى يصنع الأشياء بحسب قابلياتها، ثم قال: "ولما كان صنعه -جل وعلا- للأشياء على حسب مقتضى قابلياتها، كان ما علمهم من العلوم لا يتناهى بالنسبة إلى من سواهم، بمعنى أن من سواهم ليس في وسعهم أن يتحملوا ما تحملوا عليهم السلام". وقال: "فإذا شاءوا- أي الأئمة- أن يعلموا شيئًا علّمهم الله". ونسب إلى علي -رضي الله عنه- الإحاطة بما لدى الرسول من العلم، فقال إنه أحاط "بما لدى الرسول من العلم، وأحصى كل شيء عددا، ما كان وما يكون منذ يوم خلق الله آدم إلى أن تقوم الساعة". كما وردت في نصوصه عبارات تتعلق بعلم الأئمة بالماضي والحاضر والمستقبل وتجدد العلم لديهم [2]. وقال الرشتي: "فإن جميع العوالم كلها حاضرة لديهم مشهورة عندهم". وقال في بيان العلوم التي تتجدد عندهم: "وهي العلوم التي تتجدد عندهم في ليالي القدر وليالي الجمعة وآنا فآن؛ لأن فعله سبحانه دائم

([1]) انظر: المصدر السابق.

([2]) انظر: شرح الزيارة الجامعة الكبيرة للأحسائي (1/230-235).

ISSN : 2410-1818

الإفاضة، وهم واقفون على فوارة باب الفيض..." [1]. وظهر في بعض الكتابات الشيخية اللاحقة تقسيم للعلم إلى علم إمكاني وعلم كوني، ثم تقسيم العلم الكوني إلى محتوم وغير محتوم، ومنجز ومشروط. فجاء في قداح النور للجريدان وصف العلم الكوني المنجز بأنه "محتوم ليس فيه شرط، يعلمونه علم إحاطة وحضور وعيان، لا يجري فيه البداء" [2].

فتبيّن أن هذه النصوص تشير إلى نسبة علم واسع إلى الأئمة، مع التعبير عن إحاطتهم بالعوالم وحضورها لديهم، وإثبات علوم خاصة تتجدد لهم.

ثانياً: المناقشة والرد

أ- اختصاص الله تعالى بعلم الغيب

قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: 65]، وقال سبحانه: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: 59]. وبيّن الله تعالى أنه لا يطلع على غيبه إلا من ارتضى من رسول، فقال: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ [الجن: 26-27]. وهذه النصوص تفرق بين علم الله تعالى بالغيب على وجه الإحاطة والاستقلال، وبين ما يطلع عليه بعض رسله من الغيب بإعلام الله تعالى. ولا تدل على ثبوت علم الغيب المطلق للأئمة. كما أمر الله نبيه ﷺ أن يعلن أنه لا يعلم الغيب استقلالاً، فقال: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ [الأنعام: 50]. فإذا كان النبي ﷺ لا يملك علم الغيب استقلالًا، فإن إثبات الإحاطة بالماضي والمستقبل لجميع الأئمة يحتاج إلى دليل صحيح صريح، ولا يكفي فيه مجرد النقل أو الدعوى. وقد بيّن ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ أن الله تعالى يختص بعلم الغيب، ويطلع من ارتضى من رسله على ما يشاء منه [3].

ب- نقد دعوى الإحاطة والحضور والعيان

إن وصف العوالم كلها بأنها حاضرة لدى الأئمة ومشهودة لهم، ونسبة الإحاطة بها والعلم بالماضي والمستقبل إليهم، يتجاوز العلم الذي يحصل للمخلوق بالتعليم أو الخبر إلى دعوى إحاطة واسعة لا يثبتها دليل شرعي معتبر. ولا ينكر أهل السنة ما يعلّمه الله بعض عباده من أمور الغيب، لكنهم يفرقون بين العلم المحدود الذي يحصل بإعلام الله، وعلم الغيب المطلق المحيط الذي اختص الله به نفسه [4]. كما

([1]) انظر: رسالة في جواب بعض أهل الأحساء للرشتي (صـ 1)، ضمن جواهر الحكم، (جـ 3).

([2]) انظر: قداح النور لعبد اللطيف حمزة الجريدان (156).

([3]) انظر: تفسير ابن كثير (247/8).

([4]) انظر: المصدر السابق

ISSN : 2410-1818

لا يصح جعل تقسيمات العلم الواردة في بعض مصنفات الشيخية، كما سبق، دليلًا مستقلًا على ثبوت تلك المعارف للأئمة.

وعليه، فإن هذه الدعاوى تُعرض على نصوص الوحي التي تقرر اختصاص الله تعالى بعلم الغيب، وأن ما يطلع عليه بعض عباده إنما يكون بإعلامه. فإذا تضمنت إثبات الإحاطة المطلقة بالغيب للأئمة على وجه يناقض هذا الأصل، دخلت في مفهوم الزندقة المعتمد في البحث، بحسب المعاني التي تثبتها النصوص المنقولة.

المطلب الرابع: الغلو في عصمة الأئمة ومقاماتهم الخاصة

أولًا: عرض المقالة

تتعلق هذه المقالة بما نسبه أحمد الأحسائي وكاظم الرشتي إلى الأئمة من عصمة ذاتية ومقامات خاصة تتجاوز ما يثبت لهم في الاعتقاد السني، وتشمل الولاية المطلقة، والتأثير في نظام الوجود، والإحاطة بأحوال الخلائق وأعمالهم. فقد ذكر الأحسائي في حديثه عن الولي في مقام الولاية المطلقة أنه "أعلى مظاهر الحق سبحانه من الخلق"، وأنه "أوسعها وأكبرها"، ووصفه بأنه "محل مشيئة الله ولسان إرادته". كما ذكر أن الله يشهده "خلق السماوات والأرض وما في الوجود كله". وقال في سياق ربط العصمة بنظام الوجود: "أن يخلق الله من شعاع نور وليه ونفس شعاعه مادة الخلق"، ثم ذكر أنه لو لم يكن معصومًا "لبطل النظام إذا وقع خلل في علته". وقال في تقسيم العصمة: "فالعصمة نور منه ذاتي ومنه عرضي فالذاتي عصمة محمد وأهل بيته... والعرضي عصمة جميع الأنبياء والمرسلين... لأنها شعاع عصمة الأئمة"[1]. وأما الرشتي، فقد قال: "أما عصمة النبي -صلى الله عليه وآله- والإمام -عليه السلام- فمما لا شك فيه"، ووصف العصمة بأنها "نور ذاتي فيهم"، وأنها "الموجبة لكمال العلم وكمال القدرة وكمال الحكمة وبلاغ الحجة في الحجج المعصومين". كما وصف المعصوم بأنه "العالم المحيط بكل الرعية القادر على إصلاحهم"[2]. وجاء في وصف الأئمة ومقاماتهم: "وهم -أي الأئمة- في هذا المقام -مقام الإمامة- حجة الله على الخلق أجمعين، وولي الله على الأولين والآخرين، وحبل الله القوي المتين، ونور الله في السموات والأرضين ... معدن العلوم النبوية، وجامع الفضائل الإلهية، المعصوم من كل ذلك، والمطهر من كل خلل مؤيد، بالروح مسدّد، بالمُلْك الأعظم ناظر إلى أعمال الخلائق، وشاهد من الله عليهم، عالم بسرائرهم وضمائرهم، من كل من كان في الوجود من أهل السماوات، وما في جو

([1]) انظر: شرح الزيارة الجامعة الكبيرة للأحسائي (1/294-296).

([2]) انظر: رسالة في جواب بعض أذكياء فارس للرشتي، ضمن جواهر الحكم (9/302).

ISSN : 2410-1818

الهواء، وما في لجج البحار، وأودية القفار، وما تحت الأرضين من الأخبار، ولِمَا يحدث باللّيل والنّهار، ولا يخفى عليهم حال من تلك الأحوال..." [1].

فتجمع هذه النصوص بين إثبات العصمة الذاتية للأئمة، ورفع مقاماتهم إلى مراتب خاصة، ونسبة الإحاطة بأحوال الخلائق وأعمالهم إليهم.

ثانيًا: المناقشة والرد

أ- الفرق بين عصمة الأنبياء والعصمة المطلقة للأئمة

يقرّر أهل السنة والجماعة عصمة الأنبياء فيما يبلغونه عن الله تعالى، وأنهم لا يُقرّون على خطأ في تبليغ الرسالة، مع مراعاة ما تثبته النصوص من أحوالهم البشرية. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإنهم متفقون على أن الأنبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى، وهذا هو مقصود الرسالة" [2]. أما غير الأنبياء، فلا تثبت لهم العصمة المطلقة؛ قال ابن تيمية: "والقاعدة الكلية في هذا أن لا نعتقد أن أحدا معصوم بعد النبي ﷺ، بل الخلفاء وغير الخلفاء يجوز عليهم الخطأ" [3]. وهذا يقتضي التفريق بين فضل الأئمة وعلمهم وصلاحهم، وبين العصمة المطلقة التي تمنع الخطأ؛ فلا تثبت لهم بمجرد تقريرها في مصنفات أصحاب هذا الاتجاه.

ب- نقد المقامات الكونية والإحاطة بأحوال الخلائق

إن وصف الأئمة بأنهم مظاهر مطلقة للحق، ومحل مشيئته ولسان إرادته، وربط عصمتهم بكونهم عللًا لنظام الوجود، مع إثبات الإحاطة بأعمال الخلائق وسرائرهم وضمائرهم، يتجاوز إثبات فضلهم وعلمهم إلى مقامات عقدية تحتاج إلى دليل شرعي معتبر. وأما ما يتعلق بنسبة خصائص الغيب إليهم، فقد سبق بحثه ونقده في المطلب السابق، فلا حاجة إلى تكرار أدلته هنا. كما أن القول بأن عصمة الأنبياء ناشئة عن عصمة الأئمة وتابعة لها يجعل عصمة الأنبياء متوقفة في ثبوتها على عصمة الأئمة، وهذا يحتاج إلى دليل شرعي معتبر؛ فالأنبياء هم الذين اصطفاهم الله للرسالة، وقد أمر باتباعهم والاقتداء بهم،؛ فالأنبياء هم الذين اصطفاهم الله للرسالة، وقد أمر باتباعهم والاقتداء بهم، فقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: 64]. ولا دليل على أن عصمتهم مستمدة من عصمة الأئمة.

فتبيّن مما سبق أن النصوص المنقولة عن الأحسائي والرشتي تتضمن إثبات عصمة ذاتية للأئمة، ومقامات كونية خاصة، وإحاطة بأحوال الخلائق، وهي معان تتجاوز ما يثبته أهل السنة لهم من الفضل

([1]) الرسالة البهبهانية للرشتي، ضمن جواهر الحكم (77/7).

([2]) منهاج السنة النبوية (471/1).

([3]) المصدر السابق (197/6).

ISSN : 2410-1818

والعلم والصلاح. وعليه؛ فلأجل إثبات العصمة المطلقة للأئمة أو مقامات وخصائص تناقض أصول الاعتقاد، دخلت هذه المقالة في مفهوم الزندقة المعتمد في البحث بحسب مضمونها ولوازمها.

المطلب الخامس: الرجعة الخاصة وعودة الأئمة

أولًا: عرض المقالة

تتعلق الرجعة الخاصة في النصوص المدروسة بالقول بعودة الأئمة بعد موتهم إلى الدنيا، وعودة النبي -صلى الله عليه وسلم- وفاطمة -رضي الله عنها-، لتتحقق لهم الدولة والسلطنة التي لم تتحقق في حياتهم الأولى، بحسب التصور الذي قرره أصحاب هذه المقالة. فقال الأحسائي: "وأما القول بالرجعة الخاصة، كما ذكرنا الإشارة إليها، غير قيام القائم -عليه السلام-، بل رجوع جميع الأئمة، والقائم معهم ثانيا بعد أن يقتل، ورسول الله صلى الله عليه وآله، وفاطمة -عليها السلام-؛ أول راجع هو الحسين عليه السلام، وآخر راجع هو رسول الله -صلى الله عليه وآله-، كما هو صريح الروايات المتكثرة المتواترة معنًا..."[1]. وقال الرشتي في بيان الحكمة من الرجعة: "وحيث قتلهم أهل الباطل من قبل استيفاء سلطنتهم وجب أن يرجعوا -أهل البيت- لإظهار تلك السلطنة الكبرى والدولة العظمى في الدنيا كما تظهر في الأخرى لتكمل الدولتان وتتطابق النشأتان". ثم قال: "فالدنيا حكم حالة الطفولية وظهور القائم عجل الله فرجه حكم حال البلوغ والرجعة حكم حال الكمال". وتناول الرشتي كيفية البدن الذي تقع به الرجعة، فقال: "في الجسم بحالة برزخية متوسطة بين جسم الدنيا ويوم القيمة"[2].

فتدل هذه النصوص على أن الرجعة المقصودة ليست مجرد ظهور القائم، وإنما عودة جماعة من الأئمة والنبي -صلى الله عليه وسلم- وفاطمة -رضي الله عنها-، ضمن تصور خاص لمراحل الدنيا والدولة والسلطنة.

ثانيًا: المناقشة والرد

أ- دلالة النصوص على البرزخ وانتهاء الحياة الدنيا بالموت

قال الله تعالى عن المحتضرين: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ۝ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: 99-100]. وقال سبحانه: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: 43]، وقال: ﴿فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ ليس: 51]. فتدل هذه الآيات على أن الموتى ينتقلون إلى البرزخ، وأن بعثهم العام يكون يوم القيامة. وقد تناول المفسرون دلالة آيات البرزخ والبعث، وبيّنوا أن البرزخ حاجز بين الدنيا والبعث[3]. ولا ينافي ذلك ما أخبر الله به من

([1]) شرح الزيارة الجامعة الكبيرة للأحسائي (62/3).

([2]) انظر: رسالة في جواب الشيخ محمد بن الحسين البحراني للرشتي، ضمن جواهر الحكم (34/13-35).

([3]) انظر: تفسير الطبري (69/19-71)؛ تفسير القرطبي (149/12-150)؛ وتفسير السعدي (559).

ISSN : 2410-1818

وقوع إحياءات استثنائية لبعض الموتى في الدنيا، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: 243]، وما وقع لعيسى -عليه السلام- من الآيات بإذن الله؛ إذ لا تدل الوقائع الاستثنائية على ثبوت عقيدة عامة في رجوع الأئمة والنبي -صلى الله عليه وسلم- إلى الدنيا قبل القيامة.

ب- عدم دلالة النصوص العامة على الرجعة الخاصة

لا يكفي إثبات إمكان إحياء بعض الموتى بإذن الله لإثبات رجعة خاصة تشمل جميع الأئمة والنبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة -رضي الله عنها-، بل لا بد من دليل صحيح صريح يثبت هذا الاعتقاد بعينه. كما أن قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِمَّنْ يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [النمل: 83] وارد في سياق الحشر، ولا يدل بمجرده على رجعة الأئمة إلى الدنيا بالصورة التي تقررها النصوص المذكورة. ومن ثم، فإن الاستدلال بالآيات التي تثبت البعث أو بعض الإحياءات الاستثنائية لا يكفي لإثبات الرجعة الخاصة؛ لأن إثبات عقيدة محددة يحتاج إلى دليل يدل على تفاصيلها، لا إلى نصوص عامة تحتمل معاني أخرى.

فتبين مما سبق أن النصوص المنقولة عن الأحسائي والرشتي تثبت اعتقادهما برجعة خاصة تشمل الأئمة والنبي ﷺ وفاطمة -رضي الله عنها-، وتربطها بعودة السلطنة والدولة، دون قيام دليل صحيح صريح يثبت هذه العقيدة. وبناءً على مضمون هذه المقالة ولوازمها وما ثبت من مخالفتها لأصول الاعتقاد، فإنها تدخل في مفهوم الزندقة المعتمد في هذا البحث.

المطلب السادس: تأويل الحشر الجسماني بالجسد الهورقليائي

أولًا: عرض المقالة

ذهب الأحسائي إلى أن جسد الإنسان ينقسم إلى جسدين: جسد عنصري بشري محسوس، وجسد عنصري برزخي مكوَّن من عناصر هورقليا، فقال: "فإذا عرفت هذا فاعلم أن الأجساد جسدان: جسد عنصري بشري وهو المرئي المحسوس، وجسد عنصري برزخي من عناصر هورقليا" [1]. وبيّن أن الجسد الثاني مركب من عناصر أربعة باقية جوهرية، تختلف عن العناصر الزمانية الفانية، فقال: "وأما الجسد الثاني فهو مركب من عناصر أربعة لكنها ليست من هذه العناصر الزمانية المعروفة الفانية، بل هي من عناصر باقية جوهرية، وهي من عناصر هورقليا في الإقليم الثامن" [2]. وفي تفصيله للبدنين، قال: "والجسد جسدان جسد عنصري بشري مركب من العناصر الأربعة التي هي تحت فلك

([1]) انظر: رسالة جواب بعض العلماء (الملا مهدي)، ضمن جوامع الكلم (560/2). مكتبة الغدير، 1430هـ.

([2]) انظر: رسالة في جواب بعض الإخوان في المعاد الجسماني للأحسائي، ضمن جوامع الكلم (529/5). مطبعة الغدير، البصرة.1430هـ.

ISSN : 2410-1818

القمر، وهذا يفنى ويلحق كل شيء إلى أصله ويعود عود ممازجة واستهلاك... والثاني جسد أصلي من عناصر هورقليا، وهو كامن في هذا المحسوس وهو مركب الروح وهو الباقي في قبره مستديراً... وهو من عناصر البرزخ من أحكام الدنيا ولوازمها فلا يخرج منها، كذلك الجسم الأول البرزخي من أحكام البرزخ فلا يخرج منه.." [1]. أما الرشتي، فقال: "وإن المعاد إنما هو بهذا البدن المحسوس الملموس المرئي في الدنيا، لا ببدن آخر ولا بالروح وحده" [2].

وقد تناولت كتابات شيخيّة لاحقة نظرية هورقليا وتطبيقاتها في تفسير المعاد؛ فتناول محمد كريم خان الكرماني هذا المفهوم في مصنفاته [3]، كما فسرته بعض الكتابات التبريزية، ومنها نزهة الأفكار، بالجسم الأثيري [4]. وتناولت بعض الكتابات الإحقاقية المعاصرة المفهوم نفسه، مستندةً إلى نصوص أحمد الأحسائي ومصطلحاته [5].

وتكشف هذه النصوص عن ضرورة التمييز بين إثبات المعاد الجسماني من جهة، وتحديد حقيقة البدن الذي يقع به البعث من جهة أخرى؛ إذ إن موضع النقد ليس مجرد القول بعودة الأجساد، وإنما التفسير الخاص الذي يربط البدن المعاد بعناصر هورقليا.

ثانيًا: المناقشة والرد

أ- إثبات البعث الجسماني في القرآن الكريم

أثبت القرآن الكريم بعث الأجساد يوم القيامة، فقال تعالى: ﴿**يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا**﴾ [المعارج: 43]، وقال سبحانه: ﴿**فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ**﴾ [يس: 51]، وقال: ﴿**وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ**﴾ [ق: 11]. وقد بيّن ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿**قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ**﴾ [ق: 4] أن الله تعالى عالم بما تأكله الأرض من أجساد الموتى، ولا يخفى عليه شيء من ذلك، وأن هذا من أدلة قدرته على البعث [6]. وقال رسول الله ﷺ: " كل ابن آدم يأكله التراب إلا عَجْبَ الذَّنَبِ، منه خُلق وفيه يُركّب" [7]. فتدل نصوص الوحي على أن الله تعالى يبعث الموتى ويعيد خلقهم، وأن البعث

([1]) انظر: شرح الزيارة الجامعة للأحسائي (369-370).

([2]) دليل المتحيرين لكاظم الرشتي (80).

([3]) انظر: مكارم الأبرار لمحمد كريم خان الكرماني، مجموعة مصنفات (204/4). ضمن "الكتب والرسائل الحكمية".

([4]) انظر: نزهة الأفكار لميرزا غلام حسين التبريزي (116).

([5]) انظر: "هورقليا"، شبكة نور الإحقاقي، منشور بتاريخ 5 مارس 2018م، الموافق 17 جمادى الآخرة 1439هـ. https://alehqaqi.net/%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%A7/
تاريخ الزيارة: 1448/5/1هـ.

([6]) انظر: تفسير ابن كثير (395/7).

([7]) صحيح مسلم، ت: عبد الباقي (2271/4)، رقم (2955).

ISSN : 2410-1818

ليس مجرد عودة للأرواح دون الأجساد. وقد قرّر العلماء أصل المعاد الجسماني استنادًا إلى هذه الأدلة وغيرها [1]. قال الإمام ابن حزم: "وأن البعث حق والحساب حق، يجمع الله تعالى يوم القيامة بين الأرواح والأجساد، كل هذا إجماع من جميع أهل الإسلام، من خرج عنه خرج عن الإسلام" [2]. وقال العلامة ابن أبي العز في بيان تعلق الروح بالبدن: "الخامس: تعلقها به يوم بعث الأجساد، وهو أكمل أنواع تعلقها بالبدن"، وبيّن أن هذا التعلق يختلف عن تعلقها به في الدنيا والبرزخ [3]. وقرّر العلامة محمد بن أحمد السفاريني -رحمه الله- أن الله تعالى يبعث الموتى من القبور "بأن يجمع أجزاءهم الأصلية ويعيد الأرواح إليها" [4]. كما قرّر ابن تيمية -رحمه الله- أن المعاد هو إعادة الشخص نفسه، لا مجرد إنشاء مثله مع انعدام عينه [5].

ب- محل النقد في تفسير البدن المعاد

إن النصوص الشرعية تثبت بعث الأجساد، لكنها لا تثبت أن البدن المعاد جسد هورقليائي مكوَّن من عناصر عالم مخصوص، ولا أن هذا التفسير هو المتعين للمعاد. ومن ثم، ينبغي التمييز بين أصل المعاد الجسماني الذي أقرّ الأحسائي والرشتي بإثباته، وبين تصورهما الخاص لحقيقة البدن المعاد وعلاقته بعناصر هورقليا؛ إذ لا يكفي إثبات أصل البعث لإثبات هذا التصور، بل يحتاج إلى دليل شرعي معتبر.

وبناءً على ذلك، فإن محل النقد في هنا هو ربط حقيقة البدن المحشور بالجسد الهورقليائي وعناصره، واتخاذ هذا التصور أساسًا لتفسير الحشر الجسماني دون دليل شرعي معتبر. وبعد دراسة هذه المقالة وتحليل مضمونها في ضوء مفهوم الزندقة، تبيّن انطباق هذا المفهوم عليها في ضوء الأدلة والنقول المتقدمة.

المطلب السابع: القول بنقص القرآن وسقوط شيء من آياته وتحريف ترتيبه

أولا: عرض المقالة

محل البحث في هذا المطلب ليس اختلاف القراءات القرآنية، ولا الخلاف في ترتيب السور، وإنما النصوص التي تتضمن القول بسقوط آيات من القرآن، أو نقصان شيء منه، أو حفظ آيات ساقطة عند الأئمة. وقد ذكر الأحسائي في شرح الزيارة الجامعة الكبيرة رواية منسوبة إلى المقداد بن الأسود، جاء

([1]) انظر: سورة يس (78)؛ سورة السجدة (10)؛ وسورة الأعراف (57)؛ صحيح البخاري (4935).

([2]) الدرة فيما يجب اعتقاده لابن حزم (206).

([3]) انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (579/2).

([4]) انظر: لوامع الأنوار البهية لشمس الدين محمد بن أحمد السفاريني (157/2).

([5]) انظر: مجموع الفتاوى (17/256–259).

ISSN : 2410-1818

فيها: "اللهم أعضدني واشدد أزري واشرح صدري وارفع ذكري". ثم ذكر نزول جبريل وقراءته: "ألم نشرح لك صدرك، ووضعنا عنك وزرك، الذي أنقض ظهرك، ورفعنا لك ذكرك"، ثم أضاف: "بعليٍّ صهرك"، وذكر أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قرأها على ابن مسعود، فألحقها في تأليفه وأسقطها عثمان [1]. واستدل الأحسائي بروايات تتعلق بفضائل علي -رضي الله عنه- وآيات منها قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ**﴾ [الرعد: 7]، وقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ**﴾ [المائدة: 67]، كما أورد روايات تزعم زيادة عدد الآيات، ثم قال: "نعم القرآن قد حرّف وحذف منه كثير". وقال أيضا: "ونحن نقول إن الموجود من القرآن لا زيادة فيه، وأما النقيصة فلا تضر". ووصف أدلة عدم التغيير بالضعف [2]. وأما الرشتي، فقد قال في مسألة إسقاط شيء من القرآن: "أما الإسقاط فلا ينبغي أن يشك فيه المتتبع في الأخبار والناظر في الآثار والسير والتواريخ... لأن الساقط من القرآن ما ضاع، وإنما هو محفوظ عند أهله، وسيظهره ويبين أحكامه، عجل الله فرجه...". ثم قال: "وأما النقصان فلا إشكال فيه، وقد أسقطوا آيات كثيرة من القرآن الدالة على ذم المنافقين والتصريح بأسمائهم خصوصاً ذكر فضائل آل محمد -صلى الله عليه وآله- والتصريح بأسمائهم الشريفة فحذفوها تشييداً لباطلهم وتأسيسا لضلالهم...". ثم فرّق بين معنى التحريف الذي نفاه ومعنى الإسقاط والتقديم والتأخير، فقال: "التحريف بالمعنى المعروف عند الناس لم يقع، وأما التحريف بمعنى إسقاط بعض الآيات وتقديمها وتأخيرها فقد وقع" [3].

فتدل هذه النصوص على أن المراد ليس مجرد الحديث عن اختلاف ترتيب السور أو وجوه القراءات، بل التصريح بوقوع الإسقاط والنقص في القرآن، مع دعوى أن بعض الآيات محفوظ عند الأئمة وسيظهر لاحقًا.

ثانيًا: المناقشة والرد

أ- حفظ الله تعالى للقرآن الكريم

قال الله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: 9]، وقال سبحانه: ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾ [النحل: 89]، وقال: ﴿**هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ**﴾ [آل عمران: 138].

([1]) شرح الزيارة الجامعة الكبيرة للأحسائي (291/1).

([2]) انظر: رسالة في جواب الملا محمد مهدي بن الملا شفيع الاسترابادي -3 (عن عشر مسائل) للأحسائي، ضمن جوامع الكلم (771/9). مطبعة الغدير، البصرة، 1430 هـ. وتَرِدُ هذه الرسالةُ في طبعةِ جوامع الكلم الصادرةِ عن مؤسسة الإحقاقي للتحقيق والطباعة والنشر، بيروت، ط: 1، 1432هـ/2011م، في المجلد الحادي عشر؛ غيرَ أنني، عند مراجعة الموضع الذي وردت فيه هذه الأقوال في طبعة مطبعة الغدير، لم أقف عليها في الموضع المقابل من طبعة مؤسسة الإحقاقي.

([3]) انظر: رسالة في جواب الشيخ محمد بن الحسين البحراني للرشتي، جواهر الحكم (206/13-208)، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة، 1432هـ.

ISSN : 2410-1818

فتدل آية الحجر على حفظ الله تعالى لكتابه، وهو ما يتفق مع نقل القرآن بالتواتر وتلقي الأمة له جيلاً بعد جيل. ولا يصح قبول دعوى سقوط آيات منه دون دليل معتبر، ولا سيما إذا تضمنت الطعن في نقل الأمة للقرآن أو اتهام الصحابة بتعمد إسقاط شيء منه.

ب- أقوال العلماء في حكم دعوى النقص والزيادة

قال القاضي عياض في الشفا إن من تعمد إنقاص حرف من القرآن أو تبديله أو الزيادة فيه مما ليس منه فقد كفر [1]، كما أكّد القرطبي أن القرآن محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة، مكتوب في المصاحف، مبرأ من الزيادة والنقصان، وأن دعوى الزيادة فيه أو النقص منه إبطال للإجماع [2]. وقال ابن قدامة: "واتفق المسلمون على عد سور القرآن، وآياته، وكلماته، وحروفه، ولا خلاف بين المسلمين في أن من جحد من القرآن سورة، أو آية، أو كلمة، أو حرفاً متفقاً عليه أنه كافر" [3]. وقال ابن حزم: "القول بأن بين اللوحين تبديلًا كفرٌ صحيح وتكذيب لرسول اللهﷺ" [4]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وكذلك من زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت أو زعم أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة ونحو ذلك وهؤلاء يسمون القرامطة والباطنية ومنهم التناسخية وهؤلاء لا خلاف في كفرهم" [5]. فتدل هذه النقول على أن دعوى النقص أو الزيادة في القرآن ليست مسألة فرعية تتعلق باختلاف القراءات، وإنما تمس أصل حفظ القرآن وثبوته، ولا سيما إذا تضمنت اتهام الصحابة بإسقاط آيات أو ادعاء وجود قرآن آخر لم يصل إلى الأمة.

ج- الفرق بين اختلاف القراءات ودعوى إسقاط الآيات

ينبغي التفريق بين القراءات القرآنية الثابتة بالنقل، واختلاف وجوه الأداء المعتبرة، وبين دعوى إسقاط آيات من المصحف؛ فالاختلاف في القراءات لا يدل على نقصان القرآن؛ إذ قرّر شيخ الإسلام ابن تيمية أن القراءتين بمنزلة الآيتين، فقال: "وقد بيّنّا أن القراءتين كالآيتين، فزيادة القراءات كزيادة الآيات". ثم قال: "والاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب لا على المصاحف". وقال: "وقد ثبت في الصحيح أنه جمع القرآن كله على عهد النبي -ﷺ- جماعة من الصحابة كالأربعة الذين من الأنصار وكعبد الله بن عمرو جماعة من الصحابة" [6].

([1]) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض (467/2).

([2]) انظر: الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد القرطبي (80/1).

([3]) لمعة الاعتقاد لموفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي (21).

([4]) الفصل لابن حزم الفصل في الملل والأهواء والنحل لعلي بن أحمد ابن حزم الأندلسي (139/4).

([5]) الصارم المسلول على شاتم الرسول لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (586).

([6]) انظر: مجموع الفتاوى (400/13).

ISSN : 2410-1818

بخلاف النصوص المنقولة عن الأحسائي والرشتي، التي تتضمن القول بسقوط آيات ونقصان القرآن، ونسبة ذلك إلى تصرف الصحابة رضي الله عنهم، مع دعوى حفظ بعض الآيات عند الأئمة. وهذه المقالة تخالف ما دل عليه القرآن من حفظه، وما استقر عليه نقل الأمة وتواتر المصحف؛ ولذلك تدخل -بحسب مضمونها ولوازمها- في مفهوم الزندقة المعتمد في البحث.

ISSN : 2410-1818

الخاتمة

تناول هذا البحث سبع مقالات عقدية منسوبة إلى الشيخية، من خلال دراسة نشأتها وأصولها الفكرية، وتحليل نصوص أحمد الأحسائي وكاظم الرشتي وبعض الفروع اللاحقة، ونقدها في ضوء الكتاب والسنة وأقوال أهل السنة والجماعة. وفي ضوء ذلك، توصل البحث إلى النتائج الآتية:

أهم النتائج:

1. اشتمال بعض النصوص المدروسة على تأويلات باطنية للقرآن، ومقالات في مقامات الأئمة وعصمتهم وعلمهم وخصائصهم الكونية.
2. قيام الرجعة الخاصة في النصوص المدروسة على تصور عودة الأئمة والنبي ﷺ رضي الله عنها، دون كفاية الاستدلال العام بالبعث أو الإحياء الاستثنائي لإثباتها.
3. تعلق البحث في مسألة المعاد بتفسير البدن المعاد وربطه بالجسد الهورقليائي، دون إطلاق القول بإنكار الأحسائي والرشتي أصل المعاد الجسماني.
4. اشتمال النصوص المدروسة على تصريحات بسقوط آيات من القرآن ونقصانه، بما يتعارض مع الاعتقاد بحفظ القرآن وثبوته بالتواتر.
5. دخول المقالات التي ثبتت مناقضتها لأصول الاعتقاد القطعية في مفهوم الزندقة المعتمد في البحث بحسب مضامينها ولوازمها، مع التفريق بين الحكم على المقالة والحكم على المعيّن.

التوصيات:

1. تحقيق النصوص الأصلية للأحسائي والرشتي، ودراسة الفروع الشيخية اللاحقة من مصادر كل فرع.
2. إعداد دراسات حديثية متخصصة في روايات التحريف والرجعة والغيب، تتضمن التخريج والحكم على الأسانيد.
3. دراسة مفهوم هورقليا وتطوره، ومقارنته بمفاهيم البرزخ والمعاد في العقيدة الإسلامية.
4. مواصلة الدراسات النقدية للفرق الباطنية، بالجمع بين التحقيق التاريخي والنصي والعقدي، وإعداد فهارس موضوعية تسهّل التحقق من المقالات المنسوبة إلى أعلامها وفروعها.

ISSN : 2410-1818

فهرس المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.
2- تفسير ابن كثير، إسماعيل بن عمر ابن كثير، دار طيبة، الرياض، ط2، 1420هـ/1999م.
3- تفسير السعدي، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ/2000م.
4- تفسير الطبري، محمد بن جرير الطبري، دار التربية والتراث، مكة المكرمة، دون تاريخ.
5- جامع المسائل، ابن تيمية، دار عطاءات العلم، الرياض، ط2، 1440هـ/2019م.
6- الجامع لأحكام القرآن، محمد القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/1964م.
7- جوامع الكلم، أحمد بن زين الدين الأحسائي، مؤسسة الإحقاقي للتحقيق والطباعة والنشر، ط1، 1432هـ/2011م؛ ومطبعة الغدير، البصرة، 1430هـ.
8- جواهر الحكم، كاظم الرشتي، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة، 1432هـ.
9- دراسات منهجية لبعض فرق الرافضة والباطنية، أ. د. عبد القادر صوفي، أضواء السلف، ط1، 1426هـ.
10- دليل المتحيرين، كاظم الرشتي، دار الأوحد، النجف، ط1، 1439هـ.
11- رسالة البهبهانية، كاظم الرشتي، ضمن جواهر الحكم، ج7، شركة الغدير، البصرة، 1432هـ.
12- سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، المكتبة العصرية، بيروت.
13- سيرة الشيخ أحمد الأحسائي، الدكتور حسين محفوظ، موقع الأوحد.
14- شرح العقيدة الطحاوية، علي ابن أبي العز، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1411هـ/1990م.
15- شرح الزيارة الجامعة الكبيرة، أحمد الأحسائي، دار المفيد للطباعة والنشر، بيروت، 1420هـ.
16- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، دار الفيحاء، الأردن، ط2، 1407هـ.
17- الشيخية: نشأتها وتطورها ومصادر دراستها، محمد حسن آل الطالقاني، الآمال للمطبوعات، بيروت، 1420هـ.
18- الصارم المسلول على شاتم الرسول، أحمد ابن تيمية، الحرس الوطني السعودي، السعودية.
19- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، ط4.
20- الصواعق المرسلة، محمد ابن قيم الجوزية، دار العاصمة، الرياض، ط: 1، 1408هـ.

ISSN : 2410-1818

21- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ط: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، 1311 هـ.

22- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1374 ه.

23- فضائح الباطنية، أبو حامد الغزالي، ت: بدوي، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1384هـ.

24- الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: 2، 1977م.

25- فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، الدكتور غالب بن علي عواجي، الدار العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ط: 10، 1435ه = 2014م.

26- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

27- الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي ابن حزم الأندلسي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

28- قداح النور، عبد اللطيف حمزة الجريدان، ط1، 1440هـ.

29- لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

30- لوامع الأنوار البهية، محمد السفاريني، مؤسسة الخافقين، دمشق، ط2، 1402هـ.

31- لمعة الاعتقاد، ابن قدامة، وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، ط2، 1420هـ.

32- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1425هـ.

33- مختصر المقال، توفيق ناصر البوعلي، مؤسسة الإحقاقي، بيروت، ط1، 1438هـ.

34- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، دار الفكر، بيروت، 1399هـ/1979م.

35- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة الترقي بدمشق، 1381 هـ.

36- مكارم الأبرار، محمد الكرماني، ضمن مجموعة مصنفات، شركة الغدير، 1434هـ.

37- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1411هـ.

38- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، مؤسسة الحلبي.

39- منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1406هـ.

40- نزهة الأفكار، ميرزا غلام حسين التبريزي، مؤسسة فكر الأوحد، بيروت، ط1، 1426هـ.

ISSN : 2410-1818

مجلـــة الأندلـــس للعلـــوم الإنسانيـــة والاجتماعيـــة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـــم الدولي الإلكتروني : ISSN 2410- 521X
الترقيـــم الدولـــي الورقـــي :ISSN 2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـــة مفهرســـة فـــي المواقـــع الآتيـــة :

العام	2022	2023	2024	2025	2026
معامل أرسيف	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978	0.4135
معامل التأثير العربي	1.73	1.25	1.55	1.59	1.58